



الحمد لله العلي الكبير ، العليم البصير ، الحكيم الخبير ، العزيز القدير ، الذي جعل العلم دليلاً
 لِذَنْبِكَ وَلِمُؤْمِنِينَ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرُ لِلَّهِ وَلِلَّهِ الْمُوْلَىٰ إِلَى معرفته فقال سبحانه ()
 محمد : 19 وَمَثَواً كُمْ) وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَتَّقَلِبَكُمْ

وأنزل شريعته الغراء ، وجعل بنيانها القواعد العامة ، وأرشد عباده إلى مصادرها ومواردها ،
 وحثهم على ولوج سبلها ، وفضل العلماء على عباده العابدين ، وأصفيائه الزاهدين ، فقال وهو
 المجادلة : 11 (أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أَصْدَقُوا الْقَاتِلِينَ :)

والصلة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الأولين والآخرين ، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم القائل : " من يرد
 الله به خيراً يفقهه في الدين " أخرجه البخاري .

والقائل لحبر الأمة ابن عباس ك " اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل " ، وعلى آله الطيبين
 الطاهرين ، وصحابته أولى العلم والعرفان ، الهادين المهدىين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

الباب الأول

مراحل نشأة علم الأصول :

أولاً : لم يكن الصحابة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بحاجة إلى الاجتهاد ، لأن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان بينهم يرجعون إليه فيما يعرض من حوادث ، أو يشكل عليهم فهمه من
 القرآن الكريم .

ثانياً : انتقل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى فأخذ الصحابة رضي الله عنهم من بعده يستبطون
 الأحكام من مصادرها المعروفة لهم ، وهي : الكتاب والسنة ، والقياس عند الحاجة ، وكانوا يشددون النكير على من
 خالفهم فنشأ مصدر رابع وهو الاجماع ، ولم يكن الصحابة رضوان الله عليه ، بحاجة إلى قواعد يرجعون إليها في
 وتمكنهم من اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم . كما أن مصاحبتهم للرسول صلى الله ذلك ، وذلك لإحاطتهم
 وكذلك معرفتهم عليه وسلم ، جعلتهم لا حاجة لهم في البحث عن طرق الحديث الصحيح والعدالة وغير ذلك ،
 بأسباب النزول ، أكسبتهم معرفة بأسرار التشريع .

ثالثاً : مضى التابعون بعد الصحابة على نهجهم ومنواليهم ، وكانت القواعد الأصولية التي يحتاج إليها المجتهد في
 استنباط الأحكام الفقهية حاضرة في أذهانهم ، فأغناهم ذلك عن الاستغال بتدوينها .

رابعاً : بدء تدوين الأصول في أواخر القرن الثاني الهجري حيث أصبحت الحاجة ماسة إلى تدوين تلك القواعد حتى
 اتسعت رفعة الدولة الإسلامية واحتللت العرب بالعجم ، ففسد اللسان العربي ، كما بعد العهد بالرواية .

أول من دون علم الأصول :

قيل إن أول من دون في الأصول هو أبو يوسف صاحب أبوحنيفه ولكن لم يصلنا شيء ، وعليه فكان أول من وضع كتاب في الأصول هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله المتوفى بمصر سنة 204 هـ وسمى كتابه) الرسالة (حيث تكلم فيه عن القرآن ، وبيان السنة للقرآن ومتنازعها منه ، وعن الناسخ والمنسوخ ، وعن الاحتجاج بخبر الواحد ، والاجماع ، والقياس ، والاستحسان ، والاجتهاد ، وعمل الأحاديث .

طرق تدوين علم الأصول:

يوجد طريقتان للعلماء في تأليف وتدوين علم الأصول وهما :

ال الأولى : طريقة المتكلمين : وهؤلاء اهتموا بتقريب القواعد أولاً ، وإقامة الأدلة عليها مع الإكثار من الجدل فيها ، شأنهم في ذلك شأن علماء الكلام . مثل : كتاب البرهان للجويني - والمستضفي للغزالى - والعمد لابن عبد الجبار - الحاصل للرازي - والإحکام في أصول الأحكام للأمدي .

الثانية : طريقة الحنفية : يعتمد أصحاب هذه الطريقة على الفروع الفقهية المنقولة عن أئمتهم في استنباط القاعدة الأصولية ، كما عناوا بتحقيق الفروع الفقهية وتطبيقاتها على تلك القواعد ، ولذلك تجدون إذا وجدوا القاعدة التي قرروها تعارض مع بعض الفروع المقررة في المذهب عمدوا إلى تعديلها بما لا يتعارض مع الفرع الفقهي . مثل : كتاب أصول الجصاص - أصول الفقة للدببوسي - كشف الأسرار علي أصول الامام فخر الاسلام علي بن محمد البزدوي - وكشف الأسرار لعبد العزيز البخاري - وكتاب المنار للنسفي .

الجمع بين الطريقتين الثالثة :

وهؤلاء جمعوا ما بين طريقة المتكلمين والحنفية ، مثل : كتاب التنقیح لصدر الشريعة - وجمع الجوامع لتابع الدين السبكي - مسلم الثبوت لمحب الدين بن عبد الشكور .

من فوائد تعلم علم الأصول :

أولاً: القدرة على استنباط الأحكام الفقهية من أدلةها التفصيلية .

ثانياً: القدرة على المقارنة بين أدلة الأئمة المجتهدين حتى يطمئن المقلد إلى ما قلد من أحكام عن هؤلاء الأئمة .

ثالثاً: العلم بقواعد الأصول التي بها يمكن استنباط الأحكام الفقهية للحوادث المتعددة التي لم يتعرض لها الأئمة السابقون ، وبذل تكون الشريعة الإسلامية غير جامدة أمام الأحداث .

تعريف أصول الفقه

لكلمة أصول الفقه اعتباران عند العلماء :

الاعتبار الأول: قبل أن تكون علماً على ذلك الفن المخصوص، وهي حينئذ مركب إضافي تتوقف معرفته على معرفة (وفقه أصول جزئية الذين هما)

الاعتبار الثاني: بعد جعله علماً على ذلك الفن المخصوص فأصبح لفظاً واحداً
(مركب إضافي) وصار كل جزء منها بمنزلة الحرف من الكلمة المفردة .

الاعتبار الأول في التعريف:

معنى الأصل لغة:

الأصل مفرد أصول وهو في اللغة يطلق على معان متعددة. أقربها ما يبني عليه غيره سواء كان البناء:

حسياً كبناء الحائط على الأساس. (أ)

أو عرفيًّا كبناء المجاز على الحقيقة. (ب)

أو عقليًّا كبناء الحكم على الدليل. (ج)

فكل من الأساس، والحقيقة، والدليل أصل لأنه بني عليه غيره، من الحائط والمجاز والحكم.

معنى الأصل اصطلاحاً:

الأصل في الاصطلاح له أربعة معان

(أ) الصورة المقيس عليها : كقول الخمر أصل لنبيذ ، على معنى أن الخمر مقيس عليها النبيذ في الحرمة ، وكقول التأييف للوالدين أصل لضربيهما يعني في الحرمة

(ب) القاعدة المستمرة : كقول إباحة الميتة للمضطرب على خلاف الأصل أي على خلاف (القاعدة المستمرة)، وقول الأصل في المبتدأ الرفع.

(ج) الراجح : كقول الكتاب أصل بالنسبة للقياس أي (الراجح) . وقول الأصل في الكلام الحقيقة، أي (الراجح) لدى السامع الحقيقة لا المجاز عند عدم القرينة الصارفة إليه.

(د) الدليل : كقول الأصل في وجوب الزكاة قوله تعالى:(آتوا الزكوة)، أي (الدليل) على وجوبها.

معنى الفقة لغةً:

ورد في تعريف الفقه لغةً ثلاثة أقوال:

الأول: الفهم مطلقاً سواء كان المفهوم دقيقاً أم غيره، سواء كان غرضاً لمتكلماً أم غيره والدليل قوله تعالى على لسان قوم شعيب (ما نفقهه كثيراً مما تقول) وفي شأن الكفار (فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً) وقوله (وإن منن (شيء إلا يسبح بحمده، ولكن لا تفهون تسبيحهم).

الثاني: هو الفهم للأشياء الدقيقة فقط، فلا يصح أن تقول فهمت أن السماء فوقنا وأن الأرض تحتنا.

الثالث: هو فهم غرض المتكلم من كلامه، فلا يسمى لغة فهم الطير فقهاً.

معنى الفقة اصطلاحاً:

هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلةها التفصيلية.

الاعتبار الثاني في التعريف:

تعريف أصول الفقه بناء على هذا الاعتبار:

هو معرفة دلائل الفقة إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد.

شرح مفردات التعريف:

المعرفة: مطلق الإدراك الشامل للتصور والتصديق.

الدلائل: جمع دليل، وهو على ما رجح من أقوال العلماء، ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى المطلوب مطلقاً،

ظناً أو قطعاً، فيكون شاملًا للأمارة كأخبار الآحاد، والقياس والاستصحاب وغير ذلك من الأدلة المختلف فيها والمتفق عليها.

معرفة الأدلة: التصديق بثبوت المحمول (**موضوع القاعدة الأصولية**) الذي هو حال من أحوال الدليل للموضوع الذي هو الدليل الإجمالي.

لعاماً وآن التحرير، وأن النهي الخالي عن القرينة يفيد **الوجوب** لأن يعرف أن الأمر الخالي عن القرينة الصارفة يفيد قبل التخصيص، وأن **المطلق** يحمل على المقييد وأن **الكتاب والسنّة والإجماع والقياس** أدلة يحتاج بها.

إجمالاً: يعرب حال من الأدلة، وحينئذ يكون المراد المعرفة التفصيلية للأدلة الإجمالية أي (الكلية) التي لم يلاحظ فيها دليل جزئي بخصوصه، كمطلق **النهي**، ومطلق الأمر.

وكيفية الاستفادة منها: أي معرفة دلائل الفقه، ومعرفة كيفية استفاده الفقه من تلك الدلائل، أي استباط الأحكام الشرعية منها. وهذا يتوقف على معرفة شرائط الاستدلال كتقديم النص وهو ما دل على معناه دلالة قطعية على الظاهر وهو ما دل على معناه دلالة ظنية - والمتواتر على الآحاد - وغير ذلك فلا بد من معرفة تعارض الأدلة ومعرفة الأسباب التي تترجح بها بعض الأدلة على بعض.

وحال المستفيد: المستفيد هو طالب الحكم من الدليل والذي يطلب الحكم من الدليل هو المجتهد فيكون المستفيد هو المجتهد.

لماذا كانت هذه الثلاثة هي أصول الفقه

. **الأدلة الإجمالية** (1) من المعروف أن الفقه مستفاد من الأدلة التفصيلية واستفاداته منها تتوقف على أمور ثلاثة: (صفات المجتهد (3) . المرجحات (2)

(الأدلة الإجمالية: فلأن الدليل التفصيلي إنما يستدل به على الحكم الذي أفاده بواسطة ترکبه مع الدليل الإجمالي (1) الذي هو كلي له، ذلك بأن يجهل الدليل التفصيلي موضوعاً في مقدمة صغرى محمولها الدليل الإجمالي ، ثم يجعل الدليل الإجمالي موضوعاً في مقدمة كبرى ومحمولها هذا الدليل الإجمالي والذي يكون معه القاعدة الأصولية فيتظم من ذلك قياس منتج للحكم مثل ذلك : إذا أردنا الاستدلال بقوله تعالى : (أقيموا الصلاة) على وجوب الصلاة . فنقول: أقيموا الصلاة أمر ، والأمر للوجوب حقيقة فينتيج أقيموا الصلاة للوجوب حقيق.

: فلأن الأدلة الثابتة للأحكام ظنية. فهي قابلة للتعارض فلا يمكن استفاده تعين ما هو الدليل للحكم **لمرجحات (2)** الشرعي الذي يراد إثباته دون غيره. مثال ذلك:

كأن يدل دليل على وجوب النية في الوضوء . ويidel آخر على عدم وجوبها فيرجح المجتهد دليل الوجوب لأنه أحوط

أو: يدل دليل على وجوب الوتر ، وآخر على سننته وأحدهما نص والآخر ظاهر. فيكون الدليل هو الأول لترجمته تكون دلاته نصاً.

أو: كتقديم رواية صاحب الحادثة على غيرها. لأنه أعرف من الغير بها ، كترجمة رواية عائشة : (إذا التقى الختانان إنما الماء من الماء) على رواية ابن عباس : (فقد وجب الغسل ، فعلته أنا ورسول الله فاغتسلنا

: فلأن الحث عن أحوال الأدلة هو من أجل التوصل إلى استباط الأحكام من هذه الأدلة. **صفات المجتهد (3)**

والمستفيد للأحكام من الأدلة التفصيلية - هو المجتهد ولا يكون أهلاً لاستفادتها منها إلا إذا قامت به صفات الاجتهاد .

وللحديث بقية في السلسلة الأصولية

كاتب المقالة : الشيخ / محمد فرج الأصفر

تاريخ النشر : 16/01/2013

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com